المحاضرة السادسة: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر

اتبعت الإدارة الاستعمارية سياسة تعليمية لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها، وفق أدوات وآليات تؤسس لنظام تعليمي جديد يخدم فئة المستوطنين ويسهل عملية إدماج السكان الجزائريين ضمن المجتمع الفرنسي.

أولا-السياسة التعليمية مابين: 1830-1871:

تبدأ هذه المرحلة من بداية الإحتلال الفرنسي إلى سقوط الإمبرطورية الثانية حيث عرفت هذه المرحلة مشروع استعماري تعليمي بفتح أول مدرسة فرنسية في الجزائر العاصمة عام 1833 ، يشرف عليها معلمان:- فرنسي يعلم القراءة والكتابة والنحو والحساب، والمعلم الجزائري يعلم اللغة العربية والفقه والعبادة؛ استقبلت المدرسة حوالي 60 تلميذا، ومنذ ذلك التاريخ توسعت المدارس الفرنسية حيث نص مرسوم 14 جويلية 1850 على توسيع دائرة المدارس العربية الفرنسية، ثم فتحت ست مدارس ابتدائية أطلق عليها اسم المدارس العربية الفرنسية، وأربع مدارس للإناث في الجزائر وقسنطينة، ووهران وعنابة، قصد تشجيع البنات على التعليم وإعطائهن الملابس والمكافآت،

وفيما يتعلق **بالتعليم الثانوي** فقد فقامت الإدارة الإستعمارية بإنشاء مؤسسة أسمتها "كوليج الجزائر" في يناير 1835، وتحولت إلى ثانوية سنة 1848 تحت اسم "ليسيه الجزائر"، كان معظم تلاميذها أوربيون، وفي 1858 تأسست خمس كوليجات صغيرة بعنابة وقسنطينة سكيكدة ووهران ومستغانم، ثم ثانوية بالعاصمة بمفهومها الحديث عام 1862.

-المعاهد العربية الفرنسية: ينتقل إليها الطالب بعد إكمال دراسته في المرحلة الأولى وهي بمثابة المستوى الثانوي في التعليم العربي الفرنسي، وتختص بتعليم أبناء العائلات المتنفذة في المجتمع الجزائري، وتأسس أول معهد عربي فرنسي بموجب مرسوم 14 مارس1857، حيث التحق به أبناء العائلات البرجوازية والطبقة الراقية، ثم تأسس معهدين في 16 جوان 1865 في كل من قسنطينة ووهران ومدرسة أهلية للفنون والحرف بالقبائل سنة 1867، يشرف عليها فرنسيون يحسنون العربية، وكان خريجو هذه المعاهد يتوجهون إلى الجيش أو إدارة القبائل والقليل منهم إلى المعاهد الفرنسية بفرنسا، ولا يحقّ لأي أحد دخولها إلا إذا كان فرنسيا أو متجنّسا ويعرف اللغة الفرنسية بعد دارسته بالمدارس العربية الفرنسية، وقامت برامج هذه المعاهد على التكوين الفرنسي أكثر من الجانب العربي، كما سمحت بتعلّم الدين الإسلامي لمن يريد ذلك لكن مقابل دفع المال، وتعيين مدرسين للدين الإسلامي من طرف الإدارة الإستعمارية،لكن هذه المعاهد وجدت معارضة من طرف الأوروبيين وألغيت بعد 1870 وألحق معهد الجزائر بالثانوية العامة لإرضاء الأقلية الأوروبية.

ثانيا- السياسة التعليمية مابين 1870-1914:

عرفت هذه المرحلة تولي الجمهورية الثالثة الحكم سنة 1870 وحلّ الحكم المدني محل الحكم العسكري، وعرفت الجزائر تطورات بعد ثورة المقراني 1871، وهو ما اضطرّ الإدارة الإستعمارية إلى غلق المدارس العربية الفرنسية بعذر أنّ تلامذتها من المشاركين في هذه الثورة، وتغيّر الإهتمام بالتعليم بإلغاء التعليم المشترك العربي الفرنسي والتوجه نحو نظام تعليمي علماني، واشتهر في هذا الجانب **جول فيري**(1832-1893) الذي تولّى الإشراف على التعليم بمنصب وزير، وأصدر مجموعة من القوانين التي صبغت التعليم بطابع حرّ ومجاني وإلزامي، ويمكن تقسيم ذلك حسب الأطوار:

1- التعليم الابتدائي:

قام جول فيري ببعض التعديلات التي تنص على إجبارية التعليم الإبتدائي بصدور قانون مارس1882 وتحديد مجالات التدريس المشتملة على التعليم الأخلاقي والمدني والقراءة والكتابة والتاريخ والجغرافيا الخاص بفرنسا إضافة إلى مفاهيم قانونية واقتصادية ومبادئ الحساب والفيزياء، وخصصت لهذا المشروع ميزانية لبناء 15 مدرسة ابتدائية خاصة وعمومية،فاستفادت المدن من بناء المدارس مقارنة بالأرياف والقرى، وواجهت هذه التجربة الفشل بسبب الكلفة الباهضة لإنجازها.

وبقي التعليم يعاني إلى أن جاء مرسوم 1883 الذي نصّ على تأسيس المدارس الإبتدائية في مختلف البلديات لاستقبال الجزائريين والأوروبيين، إضافة إلى مدارس تحضيرية وأقسام للطفولة، ومدارس رئيسية، ومدارس تكوين مهني، ونصت على إجبارية التعليم لأطفال الأوروبيين، وتأسيس مدرسة واحدة في كل بلدية عمومية على الأقل تخص البنات والبنين الذين تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والثالثة عشر، وبالنسبة للأهالي فلم يكن إجباريا، في إطار سياسة تعليمية تراعي إخضاع التعليم للإدارة الإستعمارية؛ غير أنّ هذه المشاريع واجهت صعوبة في تنفيذها نظرا للأموال التي تتطلبها إضافة إلى المعارضة من طرف المستوطنين وبعض البرلمانيين.

2- التعليم الثانوي:

تواجد التعليم الثانوي في المدن الكبرى حيث يدفع المتعلم 120 فرنك في السنة، والإدارة هي التي تختار المدرس، والإقبال عليه ضعيف أمام ارتفاع أجرته.وقد ألغى مرسوم 28 أكتوبر 1870 المعاهد العربية الفرنسية وألحق طلابها بثانوية العاصمة ومعهد قسنطينة مع فصل التلاميذ الجزائريين عن الأوروبيين، وبوصول المدنيين إلى الحكم تقلص عدد الطلاب، ومن نتائج ثورة 1871 إغلاق معهد الفنون والحرف بـ(منطقة القبائل)، وتراجع التعليم الثانوي،

3- التعليم العالي:

اهتمّت الإدارة الإستعمارية بالتعليم العالي في الخمسينيات من القرن التاسع عشر بإنشاء مدرسة تحضيرية في الطب والصيدلة سنة 1857 على يد المارشال راندون، وأعقبها إصدار قرار20 ديسمبر 1879 الذي نص على إنشاء مدارس للتعليم العالي بالجزائر منها **المدرسة العليا للطب لتكوين** أطباء وممرضين جزائريين يعالجون المستوطنين، إلى جانب **المدرسة العليا للآداب** هدفها تشجيع وتطوير الدراسات الإستشراقية بالجزائر،كانت تدرس فيها الفلسفة واللغة الفرنسية وآدابها، اللغات القديمة والآداب واللغات الأجنبية والتاريخ، وكان معظم الطلاب أوروبيون وأقلية جزائرية، واختصّت **المدرسة العليا للعلوم** بتدريس: الرياضيات؛ الميكانيك؛ الفيزياء الكيمياء؛ علم الحيوان والنبات، علم المعادن والفلك والجيولوجيا، و**المدرسة العليا للحقوق:التي تأسست سنة** 1879 هدفها تطوير الدراسات القانونية وتدريس القانون المدني الفرنسي، ويتوّج الطلبة بشهادة الليسانس بعد إجرائهم الإمتحانات، إلى جانب دبلومات في الكفاءة والمحاماة وكتابة الضبط ودبلوم محضر قضائي.

وظلّت هذه المدارس تحضيرية من أجل الإلتحاق بالجامعات الفرنسية إلى غاية إنشاء جامعة الجزائر وفق قانون 30 ديسمبر 1909 الذي تحولت معه المدارس المذكورة إلى كليات، وكانت جامعة الجزائر تضاهي في مستواها العلمي جامعة باريس من حيث البرامج

والتخصصات وشهادات التخرج، لكن نسبة الوطنيين فيها ضئيلة حيث تواجدت بها أقلية جزائرية، وحسب الإحصائيات فقد بلغ عدد الطلبة الجزائريين في حدود سنة 1914 حوالي 54 طالب بمختلف الكليات، وخلال هذه السنة تخرج من جامعة الجزائر 34 مسلم حاصل على البكالورياو12 مجازا.

ثالثا-السياسة التعليمية الإستعمارية ما بين 1914 -1962

مع بداية الحرب العالمية الأولى تراجع حضور التلاميذ للمدراس، فأصدرت الإدارة الإستعمارية قانون 16 جوان 1917 الذي أعلنت فيه إجبارية التعليم الإبتدائي بالنسبة لأطفال الأهالي الذين يبلغون سن الدراسة ويوجدون في دائرة لا تبتعد أكثر من 3 كلم عن المدارس الأهلية؛ كما أصدر ت مرسوم 1939 الذي اعتبر اللغة العربية أجنبية على البلاد ومنع فتح مدارس لتعليمها، ونتيجة للضغوطات الوطنية الجزائرية قامت السلطات الإستعمارية بإصدار أمرية في 7 مارس 1944 التي نصت في الجانب التعليمي على حق التعليم لجميع الأطفال الجزائريين الذين بلغوا سنّ الدراسة، وشرع العمل على تطبيق هذا البرنامج في نوفمبر 1944 حيث أنجزت عدة مدارس وأقسام وثانويات .

ومع تعدد المشاريع الإستعمارية الفرنسية في المجال التعليمي إلاّ أنّها خسرت الرهان أمام التحديات التي فرضتها الثورة التحريرية،إضافة إلى اقتناع السكان بأنّ التعليم الإستعماري لا يغير من الوضع العام شيئا، وفي المقابل نجد أنّ الحركة الإصلاحية والثورة التحريرية نجحت في تجنيد مجموعة كبيرة من خريجي المدارس الفرنسية واستفادت من تكوينهم في القيام بالمهام الوطنية والحضارية وبناء الدولة الجزائرية